

قراءة في كتاب:

## المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية

المؤلف: علي خليفة الكواري وآخرون

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت

الطبعة الثانية- 2004

إعداد: هيا الكعبي

يشتمل هذا الكتاب على مجموعة من الدراسات المقدمة ضمن مشروع دراسات الديمقراطية الذي يجرى مركز دراسات الوحدة العربية لقاءً سنوياً في إطاره. ويتكون من مقدمة وستة فصول مقسمة إلى قسمين، القسم الأول يشمل الدراسات التي تم تقديمها في اللقاء السنوي العاشر في عام 2004، موزعة على أربعة فصول يتناول أولها مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، أما الثاني فيقدم إعادة نظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام، وي طرح الثالث مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي، أما الرابع فيقدم لمحة عن مبدأ المواطنة في البلدان العربية. أما القسم الثاني فيتكون من دراسات تطبيقية أعدت بعد اللقاء السنوي العاشر، ويشتمل على الفصلين: الخامس الذي يتناول العلاقة بين الحركة النسوية والديمقراطية والمواطنة في الأردن، والسادس الذي يتناول حالة المواطنة المتساوية في اليمن. وفيما يلي عرض لأهم ما ورد في هذه الفصول.

### **الفصل الأول: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية**

تمثل هذه الدراسة قراءة أولية لمفهوم المواطنة كما استقر في الدول الديمقراطية المعاصرة، ومثل أساس عملية الاندماج الوطني وشكل حيز الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، وكان المدخل لإرساء أسس نظم حكم ديمقراطي فيها وغرضها تنمية الفهم المشترك عند مناقشة مدى مراعاة مبدأ المواطنة في الدول العربية. وينصب اهتمام هذه الدراسة على تطبيق مبدأ المواطنة في الدولة الواحدة ذات السيادة باعتبارها الإطار القانوني والسياسي لممارسة حقوق المواطنة وتحمل واجباتها على أرض الواقع. وتتناول هذه الدراسة نقطتين رئيسيتين، هما: لمحة تاريخية عن بروز مفهوم المواطنة، والمفهوم المعاصر لمبدأ المواطنة.

أ- لمحة تاريخية عن بروز مفهوم المواطنة: اقترن مفهوم المواطنة تاريخياً بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، كما ارتبط بقبول حقهم في المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، وفي المشاركة في

الحياة الاجتماعية، وفي اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون. وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بثلاث محطات تاريخية رئيسة حتى وصل إلى دلالاته المعاصرة، وهي: المواطنة في العصور القديمة، وقرب العرب والمسلمين الأوائل من مفهوم المواطنة، وإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة في أوروبا.

ففي المرحلة الأولى، كان أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت له دولة المدينة عند الإغريق وكانت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له؛ وذلك بالرغم من أن تاريخ مبدأ المواطنة أقدم من ذلك بكثير، ويبدأ منذ اللحظة الأولى التي سعى فيها الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة والاعتراف بكيانه وحقه في الطيبات ومشاركته في اتخاذ القرارات على الدوام ؛ باعتبار ذلك فطرة إنسانية حالت القوة العاشمة -ومازالت- دون الوصول إليها. والأديان والشرائع التي انبثقت من الحضارات القديمة ساهمت في وضع أساس للمساواة أعلى من إرادة الملوك وحكمة الإمبراطوريات لتقيم أسس الإنصاف والعدل والمساواة في الأرض ففتحت المجال للفكر السياسي والإغريقي والروماني السياسي والقانوني ليضع كل منهما أسس مفهومة للمواطنة والحكم الجمهوري.

وفي المرحلة الثانية، مثل ظهور الإسلام وحياة العرب قبله بعداً جديداً لمبدأ المواطنة من حيث المفهوم والممارسة، فالحياة القبلية العربية التقليدية وما نشأ عنها من حكومات، يتعدى تحويلها إلى حكم فردي مطلق، كانت أيضاً مثل التجارب السياسية الإغريقية والرومانية توفر قدراً من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار. ويعود ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الخاصة بهم. وقد كان أكثر ألقاب شيخ القبيلة استخداماً هو السيد (ويتم اختيار السيد بانتخاب حر بين الأفراد الذكور) وليس بالوراثة ويوصف حكم القبيلة العربية التقليدية الذي امتد عبر التاريخ بأنه حكم يكون فيه الشيخ أول بين متساوين عليه أن يتشاور مع ناسه في الشؤون العامة. وقبل ظهور الإسلام بقليل قام حلف الفضول في مكة الذي كان يتدخل لنصرة المظلوم سواء من أهل مكة أو من زوارها. وبعد ظهور الإسلام، اقترب المسلمون الأوائل من مفهوم المواطنة بفضل ما يحمله الإسلام من منظور شامل للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات. وبين الإسلام سياسته الإصلاحية فيما بين المسلمين بعضهم

بعض، التي تقوم على أن السلم هو العلاقة الأصلية بين الناس، وأن المساواة في الحقوق الواجبات بين الجميع أصل من أصول الدين، وأن مبدأ الشورى هو أساس العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وفي المرحلة الأخيرة، أعيد اكتشاف مبدأ المواطنة في أوروبا في عصر النهضة، بعد تراجعها طوال ما اصطلح على تسميته بالعصور الوسطى، نتيجة لاندثار التجارب الديمقراطية في الحضارتين الإغريقية والرومانية وتوجه الحضارات الأخرى لإقامة حكم ملكي مطلق. لكن، تم اكتشاف مبدأ المواطنة من جديد في أوروبا بعد ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وازداد تأثيره نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتتوير في الحياة السياسية. وقد حدثت تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة مرت بها التغيرات السياسية التي أرست مبادئ المواطنة في الدولة القومية والديمقراطية المعاصرة، يمكن إجمالها في ثلاث، هي: تحول العلاقة بين الدولة أو الملك وبين الشعب إلى علاقة مباشرة نتيجة لبروز الدولة القومية بتأثير عاملي اختراع البارود وصعود النزعات القومية، وما استتبعه ذلك من اتساع مدى المشاركة السياسية للجماهير بعد أن كانت قاصرة على الأمراء والنبلاء فقط وتأكيد التداول السلمي للسلطة، وما ترتب على ذلك من إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات.

ب- المفهوم المعاصر لمبدأ المواطنة: لتحديد المفهوم المعاصر لمبدأ المواطنة تطرق الكاتب لثلاثة جوانب هي: مفهوم المواطنة، ومدى ملائمة اللفظ في اللغة العربية للدلالة عليه، وأبعاد مبدأ المواطنة وشروطه. 1- مفهوم المواطنة: أشار المؤلف لعدة تعريفات أبرزها تعريف دائرة المعارف البريطانية التي قالت بأن المواطنة هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة. وتؤكد أن المواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وأن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقاً سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.

2- مدى مناسبة لفظ المواطنة في العربية للدلالة على مصطلح Citizenship: قال الكاتب هناك فرق بين من يؤصل (المصطلح العربي) ويوظفه ليجعله معبراً خير تعبير عن مفهوم المواطنة في العصر الحديث، وبين من يعتقد أن الترجمة العربية تثير إشكاليات. وعرض الكاتب وجهات نظر متباينة في هذا الخصوص، أبرزها رؤية هيثم مناع حول عدم دقة المصطلح والإشكاليات المتعلقة بسهولة التوصل لكلمة قريبة من

المعنى المقصود في الإنجليزية لكنها لا تعبر عنه بالدقة المطلوبة. وأوضح الكاتب أن أغلبية الباحثين والمفكرين العرب ينحون الاتجاه المغاير، إذ يعتبرون كلمة مواطنة تعبر بدقة عن المعنى المقصود بالكلمة الإنجليزية المقابلة.

3- أبعاد مفهوم مبدأ المواطنة وشروط مراعاته: إن مفهوم المواطنة هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي وقانوني ومنها ما هو ثقافي وسلوكي ومنها ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجياً، ولا بد من وجود الحد الأدنى من الشروط التي تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### **الفصل الثاني: إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الإسلام: مسلم أم مواطن؟**

في هذا الفصل ناقش المؤلف فرضية أن المعادل العربي لمبدأ المواطنة في الفكر الغربي، هو الانتماء الديني إلى الإسلام باعتباره الموقع الأساس للولاء وقاعدة العمل السياسي؛ مشيراً إلى أن المحاولات الإسلامية لإعادة تعريف العقيدة -في الفترة الأخيرة- بحيث تحتوي المطالب الحديثة للمواطنة المتساوية تسير في الاتجاه الصحيح، ولكنها لا تبلغ حتى الآن المدى المقبول. كما يرى المؤلف أن مبدأ المشاركة يلزم المسلمين بمنح المواطنين غير المسلمين الحقوق نفسها التي يتوقع منحها من قبل المواطنين في الجانب الآخر، وهو ما يعني عدم أخذ الانتساب الديني كلياً عند التفكير في هذه القضية. ويفرض المبدأ نفسه للمسلمين أيضاً إن رغبوا بذلك الحق في تنظيم حياتهم السياسية بالطريقة التي يلزمون أنفسهم بها، وهو ما يستدعي ضرورة وجود نظام سياسي واسع الأفق والتصور والمرونة قد يستحيل إداركه ضمن حدود فهمنا لكيفية عمل الدولة الحديثة.

### **الفصل الثالث: مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: من (الفرد القومي) إلى (الفرد المواطن)**

وفي هذا الفصل، عالج المؤلف مقاربات الفكر القومي العربي في القرن العشرين تجاه مبدأ المواطنة، معتبراً أن هناك شرطين ضروريين لضمان هذا المبدأ، وهما: وجود دستور ديمقراطي يجعل الشعب مصدراً للسلطات وتطبيقه عملياً، واعتبار جميع السكان مواطنين متساوين في الحقوق. ويهدف الفصل إلى تتبع مبدأ المواطنة ومشتقاته في الفكر القومي العربي بتصنيفاته المختلفة، والبحث عن أسباب غيابها، ونشوء المواطنة في الدولة

القومية، وإشكالية مواطنة الأقليات، وصولاً إلى النظرة القومية الراهنة لمبدأ المواطنة. ويعالج الفصل تلك النقاط في خمسة أجزاء، على النحو التالي:

أ- مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي: أشار المؤلف إلى أن مبدأ المواطنة بمعناه الحديث لم يحظ بتأصيل عميق في الفكر القومي العربي التقليدي في القرن العشرين بل ظل مهجوراً من الناحيتين النظرية والتطبيقية في الدول التي حكمتها أنظمة قومية التوجه وذلك بسبب تجاهل أجداتها لقضية الديمقراطية - التي تعد الحاضنة الأولى للمواطنة - وانشغالها باهتمامات أخرى كان الاعتقاد أنها أكثر إلحاحاً. وأضاف أنه يمكن التأكد من صحة هذه النتيجة بمتابعتها في كل من: الفكر القومي للمؤسسين الأوائل، والفكر القومي العلمي، والفكر القومي الثوري الاشتراكي؛ حيث توصل إلى أنه لا توجد أية معالجة مباشرة لمبدأ المواطنة في فكر المؤسسين الأوائل بسبب استغراقهم التام في مسألة بعث الهوية العربية، أما الفكر القومي العلمي فقد شهد بداية ظهور مقاربات قومية تركز الهوية العربية الجماعية، بينما يخلو الفكر القومي الثوري الاشتراكي من اهتمام جدي بموضوع المواطنة أو إيلاء مفهوم المواطن الأهمية اللازمة، واتسم بتحرير العلاقة بين الفرد والوطن من زاوية الحقوق والواجبات.

ب- أسباب غياب مبدأ المواطنة في تنظيرات القوميين: أرجعها المؤلف إلى عدد من الأسباب:

1- غلبة التنظيرات التي تعلي من شأن عوامل الدم واللغة والتاريخ (المستمدة من التصور الألماني للقومية) في تشكيل الوعي القومي العربي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات (المستمدة من التصور الفرنسي للقومية).

2- ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال، بالتوازي مع مواجهة التحدي الصهيوني.

3- الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سماها دول (التجزئة القطرية).

ج- الدولة القومية/القطرية العربية ونشوء (المواطنة الحزبية) أو (المواطنة الحزبية القبلية): يرى المؤلف أنه في مقابل الاحتقار القومي البالغ للدولة القطرية، فإن وقائع السياسة العربية في حقبة ما بعد الاستقلال تعمل على تكريسها، وعلى الرغم من ذلك، لم يتم إيلاء مبدأ المواطنة أي قدر من الاهتمام، وذلك على خلفية

شعارات كبرى كرست دول الحزب الواحد نافية أية أهمية للمشاركة السياسية. وقد تفاقم هذا الوضع لدرجة إجحاف حق الأغلبية نفسها وتحول الحكم القومي المفترض إلى حكم طائفي أو عشائري.

د- (إشكالية) مواطنة الأقليات: بالرغم من أم مشكلة "غير المسلمين" في المجتمع الإسلامي ظلت تلج على الفكر الإسلامي الحديث، إلا أن مسألة "غير العرب" في المجتمع العربي كانت أكثر حدة بسبب هيمنة الفكرة القومية على الواقع، بخلاف اقتصار فكرة الدولة الإسلامية على الجانب النظري فقط، وبسبب غياب المعالجات الفكرية العميقة للمشكلة بما يتناسب مع حساسيتها وأهميتها، وتركيز كثير منها على أهداف الاستعمار في إثارة موضوع الأقليات، وشيوع التعميمات الفضاضة بشأنها، بل وتهافت بعضها إلى الدعوة لاستخدام القوة في تحقيق الاندماج القومي.

هـ- النظرة القومية الراهنة إلى مبدأ المواطنة: انحازت الكتابات الأخيرة للمفكرين القوميين العرب إلى مبدأ المواطنة بمعناه الغربي الحديث، كما دافعت عن الديمقراطية باعتبارها أساساً مهماً لا يمكن تحقيق نهضة شاملة بدونها. ومثل هذه الكتابات من الكثرة بحيث يصعب حصرها أو مقارنتها بندرة الكتابات التي تناولت الموضوع نفسه في السابق؛ وهو ما يدعو للتفاؤل بأن التيار القومي الراهن بات ينظر نظرة جدية إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان وفكرة المواطنة كمكون من مكونات المجتمع العربي الحديث.

#### **الفصل الرابع: مبدأ المواطنة في البلدان العربية.. مناقشة عامة**

يعرض هذا الفصل مناقشة عامة للحاضرين بالمؤتمر حول خمسة محاور تتضمن عدداً من الأسئلة الفرعية، التي أجاب عليها أربعة عشر متحدثاً، ومنهم من أجاب على سؤال واحد أو عدد من الأسئلة، ومنهم من خرج عن السؤال وتحدث في الموضوع من منطلقه الخاص. وهذه المحاور الخمسة هي:

1- مراعاة مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية: وشمل عدداً من الأسئلة الفرعية، مثل: ما مدى مراعاة مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية الراهنة بشكل عام؟ وهل مقومات عقائد وقيم المجتمعات العربية كافية لتأسيس مبدأ المواطنة؟

2- إقرار مبدأ المواطنة في دساتير البلدان العربية: ما هي الدساتير العربية الراهنة التي تقر مبدأ المواطنة من ناحية المبدأ؟ وهل عطل إعلان حالة الطوارئ العمل بمبدأ المواطنة في بعض البلدان العربية؟ وما الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن المواطن من ممارسة حقوقه القانونية والسياسية؟

3- قبول مبدأ المواطنة في المجتمع: ما مدى قبول المجتمع في الأقطار العربية لمبدأ المواطنة؟ وإلى أي درجة نجحت البلدان العربية في تحقيق الاندماج الوطني؟ وهل تغلب الروح الوطنية على توجهات النشطاء؟ وما هو واقع تكوينات المجتمع الأهلي التقليدي وتنظيمات المجتمع المدني الحديث؟ وهل تمارس تنظيمات المجتمع المدني الديمقراطية داخلها؟ وهل تعبر تنظيمات المجتمع المدني عن قبول المجتمع لمبدأ المواطنة؟

4- مبررات ودواعي مراعاة مبدأ المواطنة: هل هناك حاجة لإعادة تأسيس أي من نظم الحكم العربية الراهنة على قاعدة المواطنة؟ وما مبررات ودواعي تطبيق مبدأ المواطنة في البلدان العربية؟ وهل يمكن أن تتحقق اليوم مقتضيات كرامة الإنسان من دون إقرار مبدأ المواطنة؟ وهل يمكن بناء الدولة الحديثة على نحو مؤسسي من دون إقرار مبدأ المواطنة والعمل به؟

5- المقاربات الفكرية والمصالحات التاريخية المطلوبة: هل محصلة مقاربات الفكر السياسي العربي بشكل عام عبر التيارات المختلفة كافية لتأسيس مبدأ المواطنة والعمل به في الحياة العربية؟ وما مدى كفاية مقاربات كل من: تيارات الإسلام السياسي والتيارات القومية العربية والتيارات الليبرالية العربية والتيارات الماركسية الاشتراكية العربية لمبدأ المواطنة؟ وما مدى انعكاس المقاربات الفكرية على الممارسة العلمية عندما وصلت تلك التيارات للحكم في بعض البلدان العربية؟ وهل تمكين المرأة من ممارسة حقوق المواطنة الكاملة يحتاج إلى مقاربات خاصة؟ وما هي المعوقات؟ وكيف مواجهتها؟

### **الفصل الخامس: نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة: حالة الأردن**

تعالج هذه الدراسة موضوع المواطنة والمرأة في الأردن، وبدأت بتقديم تعريف للمواطنة في إطار مستويين: الأول يعني بحالة المواطنة بصفة عامة لكافة القاطنين في البلاد، والثاني يركز على النساء من المواطنين؛ مع الإقرار بأن إقامة العلاقة بينهما واحد من أكثر العمليات صعوبة وجدلية، بسبب الاختلاف حول أولوية أحدهما في تحقيق الآخر. وتناولت الدراسة ست النقاط هي: العامل التاريخي، والبعد الاجتماعي، والنظام التعليمي، والبعد الاقتصادي، والعلاقة بين المرأة والدولة، والعلاقة بين المرأة والمجتمع المدني.

أ- العامل التاريخي: تاريخياً، كان دور المرأة في الأردن وفلسطين -كغيره في الوطن العربي- دوراً ثانوياً تابعاً للزوج، لكن جاءت مواجهة الصهيونية لكي تمنح النساء دوراً مهماً في النضال ضد إسرائيل ومن أجل تقدم البلاد؛ ومن هنا، ارتبط نشوء الحركة النسوية وتطورها بتلك التطورات؛ بيد أنها ركزت في السنوات

الأولى على العمل الخيري، وانبثقت بجهود نساء تنتمين للفئات العليا والوسطى، فبدأت أول جمعية نسائية في الأردن عام 1944، وهي جمعية التضامن النسائي الاجتماعية. مروراً بتشكيل اتحاد المرأة الأردنية عام 1954، الذي تم حله في عام 1957، إلى أن أعيد تأسيسه عام 1974 نتيجة للضغط السياسي المتواصل.

ب- البعد الاجتماعي: الفرد العربي هو نتاج لعائلة قائمة على التسلط والتراتبية يقع على رأسها رجل، وتكمن المشكلة الرئيسة في أن علاقاته الاجتماعية المستقبلية تتبني على هذا الأساس. وينعكس هذا الأمر في أن النساء يحصلن على وضع أدنى من الرجال مما جعل الكثيرات منهن يفقدن الثقة بأنفسهن. وقد كشفت دراسة ميدانية أجراها مركز الدراسات الإستراتيجية حول النساء والديمقراطية في الأردن أن 77.3% من النساء تترين أن السياسيين الرجال أفضل من النساء لأنهم أقدر على اتخاذ القرارات.

ج- النظام التعليمي: العملية التعليمية ليست انعكاساً للمجتمع فحسب، بل هي إحدى أدوات إعادة إنتاج ثقافة المجتمع، وهو ما يكشف عنه انخفاض حظوظ النساء في التعليم مقارنة بالرجال، سواء من حيث ارتفاع نسبة الأمية لديهن أو انخفاض نسبتهن في التعليم الجامعي. ومن هنا ينبغي إحداث تغيير في العملية التعليمية على نحو يتيح تكافؤ فرص التعليم ومحاوية التمييز الجنسي والديني والاجتماعي والإثني.

د- البعد الاقتصادي و"نسوية الفقر": البعد الاقتصادي أحد العوامل التي تؤثر في انتماء الفرد إلى المجتمع. وبالنسبة للمرأة، تكشف الإحصاءات انخفاض نسبة مشاركتها في القوة العاملة، وهو ما انعكس في زيادة معدلات الفقر بين النساء أكثر من الرجال، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقليص فرصهن في المشاركة السياسية ويزيد وطأة تهميشهن.

هـ- الدولة وقضية المرأة: عادة ما تميز سياسات الدولة ضد النساء ولصالح الرجال. وفي الأردن، بدأت الدولة تهتم بقضية المرأة، إلا أن مواقفها بقيت ضمن إطار المملكة التقليدي في المحافظة على تراثها الإسلامي وسياسة استرضاء التوجهات التقليدية والإسلامية الصاعدة. وبرغم ذلك، كان لتدخل الدولة دور مهم في بعض الحالات- في نقل قضايا المرأة إلى واجهة العمل العام. وهو ما اعتبره المؤلف قد يكون سبباً لحصول المرأة على الكثير من المكتسبات حتى في ظل حركة نسائية قوية، إلا أن خطر فقدان تلك المكتسبات يظل قائماً إذا حدثت تطورات كبرى على مستوى بنية الدولة.



و- المرأة والمجتمع المدني: تحليل النقاط الخمس السابقة يشير إلى تبرة النساء من المسؤولية عن وضعهن كتابعات للرجال، إلا أن دراسة مساهمة النساء في المجتمع المدني تثبت عكس ذلك. فمازالت المنظمات التي تقدم خدمة للنساء في المناطق الريفية غير نسوية ولا تتضمن المفاهيم الحديثة للمنظمة الطوعية غير الحكومية، كما أنها تعاني خلاً بنويماً يتمثل في سيطرة الرجال على عضويتها وعلى هيئاتها الإدارية بما يكشف عن عزوف النساء عن المشاركة حتى في المنظمات الخاصة بهن. فضلاً عن أن المنظمات النسوية الحصرية يقتصر وجودها على المدن. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن للجمعيات النسائية دور مهم في طرح ومعالجة كثير من القضايا التي تهم المرأة مثل قضية جرائم الشرف.

### الفصل السادس: المواطنة المتساوية (اليمن أنموذجاً)

ترتكز هذه الدراسة على اختبار فرضية أساسية هي أن ضعف دولة النظام والقانون، وتدهور الحياة المعيشية، وغياب الثقافة الديمقراطية، والبنية التقليدية اليمنية التي تقوم على القبلية والعشائرية والأسرية، فضلاً عن انتشار الفساد، هي أبرز معوقات المواطنة المتساوية في اليمن. ولاختبار هذه الفرضيات تناقش الدراسة ثلاث قضايا، هي: مفهوم المواطنة المتساوية، والمواطنة المتساوية في النصوص الدستورية، ومعوقات المواطنة المتساوية.

أ- مفهوم المواطنة المتساوية: في هذا القسم من الفصل قدم الكاتب عرضاً تاريخياً لمفهوم المواطنة المتساوية، بدءاً من العصر الإغريقي، ومروراً بالعصر الإسلامي وعصر النهضة، ثم العصر الحديث. وتوصل من خلال هذا العرض إلى أن المواطنة المتساوية قيمة إنسانية رفيعة سعت البشرية في كافة مراحل تاريخها إلى تحقيقها لكن بصور مختلفة، وأنها مساحة المساواة اختلفت من مرحلة لأخرى، بيد أنها لم تتحقق بصورة كاملة وعلى نحو مثالي بعد.

ب- المواطنة المتساوية في النصوص الدستورية: لم تأت الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة المتساوية في اليمن نتيجة لنضال المجتمع المدني، وإنما بقرار سلطوي، وهو ما نتج عنه سيطرة شبة مطلقة للنخب على الساحة الديمقراطية، على الرغم من النصوص الدستورية العديدة التي تتحدث عن المساواة بين المواطنين لكنها لا تجد من يطبقها في الواقع ولا من لديه القدرة على حمايتها.

ج- معوقات تطبيق المواطنة المتساوية: اعتبر الكاتب أن معوقات ممارسة الديمقراطية والمواطنة المتساوية في الجمهورية اليمنية هيئك الأمية وتخلف المجتمع وضعف القاعدة المادية وسيادة العادات والتقاليد الموروثة بطابعها السلبي، والتراث الشمولي، وسيادة مبدأ الغلبة في الحياة اليومية، وضعف الثقافة الديمقراطية، وضعف المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. وهو ما يمكن إجماله في النقاط الأربع التالية: غياب دولة النظام والقانون، وهيمنة الثقافة الشمولية، والبنية الاجتماعية التقليدية، والفساد. وتوصلت الدراسة إلى أنه لتعميق مفهوم المواطنة المتساوية وتحويل النصوص الدستورية إلى واقع لابد من توافر عدة شروط، هي: النيات الحسنة، والثقافة الديمقراطية، والمؤسسات الديمقراطية، ومؤسسات المجتمع المدني، وتطوير البنية الاجتماعية التقليدية، ومحاربة الفساد، ورفع المستوى المعيشي.